

بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة غير العادية الرابعة

الجلسة الأولى - الاجتماع الثاني والستون

المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يومي الثلاثاء و الأربعاء 20-21/8/2013م

قرار رقم (1368 / غ.ع.4/1)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الأولى - الاجتماع الثاني والستون المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة  
يوم الثلاثاء الموافق 2013/8/20م.

أخذاً بعين الاعتبار:

- تقرير اللجنة السياسية حول خطورة العودة للمفاوضات مع الاحتلال الصهيوني.
- أحكام النظام الداخلي.
- نقاش ومدخلات الأخوات والإخوة أعضاء المجلس.

يقرر:

أولاً: إقرار تقرير اللجنة السياسية حول خطورة العودة للمفاوضات مع الاحتلال الصهيوني بالإجماع.  
ثانياً: إقرار توصيات تقرير اللجنة السياسية حول خطورة العودة للمفاوضات مع الاحتلال الصهيوني وهي  
كالتالي:-

- 1- التأكيد على قرارات المجلس التشريعي وبيانات رئاسته الخاصة برفض المفاوضات مع الكيان الصهيوني.
- 2- يؤكد المجلس التشريعي على رفضه عودة سلطة عباس إلى المفاوضات مع الكيان الصهيوني بأي شكلٍ في خارج التفويض الشعبي والوطني ودون الإجماع الوطني الفلسطيني، وتحذره من نتائج السير في مسار المفاوضات الحالي.

- 3- يعلن المجلس التشريعي رفضه ما تم الاتفاق عليه بين عباس وكيري وترفض ذهاب عباس وسلطته إلى مفاوضات تُضيق حقوق شعبنا وتعمل على مصادرة مقدساته والتفريط في ثوابته التاريخية.
- 4- دعوة سلطة عباس الانسحاب الفوري من المفاوضات مع الكيان الصهيوني وتحمله وسلطته مسئولية أي إتفاق يمس بالحقوق والثوابت الفلسطينية.
- 5- يحمل المجلس التشريعي حركة فتح وكل من يقف معها المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة، وتؤكد أن ثوابت الشعب الفلسطيني ليست لعبة في يد فصيل أو سلطة أو حكومة أو جيل بكامله، وتجدد موقفها الثابت من المقاومة بكل أشكالها لتحرير فلسطين وعدم التفريط في أي جزءٍ منها.
- 6- يؤكد المجلس التشريعي على أن شعبنا غير ملزم بنتائج تلك المفاوضات العنثية التي تصب في تصفية القضية الفلسطينية.
- 7- دعوة جميع القوى السياسية والفصائل لمراجعة سياسية وفكرية جادة لعملية التفاوض، وجدواها الحقيقية، حتى لا تكون غطاءً لممارسات الاستيطان والتهويد الصهيونية-عملية بناء الحقائق على الأرض، وإعطاء الأولوية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق مصالحه الوطنية.
- 8- دعوة جميع القوى السياسية والفصائل إلى إصدار موقف موحد رافض لنهج المفاوضات والتفريط ومؤكد على ثوابت الشعب الفلسطيني، وتشكيل جبهة وطنية لرفض المفاوضات وإعادة صياغة القرار الفلسطيني.
- 9- دعوة جميع القوى السياسية والفصائل التي وقعت على وثيقة رفض المفاوضات الالتزام بهذه الوثيقة، كما تدعو الفصائل المنضوية تحت منظمة التحرير للانسحاب مما يسمى باللجنة التنفيذية وإلى تعرية قرار عودة التفاوض.
- 10- دعوة جامعة الدول العربية بتحمل مسئولياتها تجاه قضية فلسطين وسحب غطاءها للمفاوضات مع الكيان الصهيوني.
- 11- الدعوة إلى المصالحة والوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام من أجل بلورة الخيار البديل في مواجهة الخطط والمشاريع الصهيونية، وتفعيل المقاومة وبخاصة العسكرية.

د. أحمد بحر  
النائب الأول  
لرئيس المجلس التشريعي

د. محمود الرمحي  
أمين سر  
المجلس التشريعي